الجمهورية التونسية وزارة التربية	امتحان البكالوريا دورة 2022	دورة المراقبة
	الاختبار: **الفلسفة**	الشعبة : **الآداب**
	الحصّة: **4 س**	ضارب الاختبار : **4**

رقم التسجيل | | | | | | | | |

يختار المترشّح أحد المواضيع الثّلاثة التّالية:

الموضوع الأوّل: قيل:"كلٌّ هو آخر، وما من أحدٍ هو ذاته فحسب".

حلّل هذا القول وناقشه مبرزا منزلة الغيريّة في تحديد حقيقة الإنيّة.

الموضوع الثّاني: هل تُفضي المراهنة على النّجاعة في العمل ضرورةً إلى تكريس اغتراب الإنسان ؟

الموضوع الثّالث: النـــصّ:

أيّ فنٍّ عجيب فتح الطّريق لإخضاع النّاس من أجل جعلهم أحرارًا، ولوضع أملاكهم وسواعدهم وحتّى حياتهم تحت تصرّف الدّولة دون إرغامهم ودون مشاورتهم، ولكبح إرادتهم برضاهم، ولإبراز رضاهم على حساب رفضهم ؟ (...) كيف لهم أن يطيعوا ولا أحد يحكمهم، وأن يخدموا ولا سيّد عليهم، وأن يكونوا حتّى في خضوعهم الظّاهر أكثر حريّة، إذ لا أحد يفقد من حرّيته إلاّ ما يكون فيها مضرًّا بحرّية غيره؟ هذه العجائب إنّما هي من إنتاج القانون. فإلى القانون وحده يدين البشر بالعدل والحرّية. وهو الذي، إذْ يمثّل أداة خلاص لإرادة الجميع، يجدّد قيام المساواة الطّبيعيّة بين النّاس على أساس الحقّ. فهذا الصوت السماويّ هو الذي يُملي على كلّ مواطن مبادئ العقل العمومي، وهو الذي يُعلّمه كيف يتصرّف وفق قواعد حكمه الخاص، وكيف لا يتناقض مع نفسه. وهو وحده الذي ينبغي أن تُعطى له الكلمة عندما يُمارِس الحكّام حكمهم، إذ حالما تُستبعد القوانين ويسعى شخص ما إلى إخضاع شخص آخر إلى إرادته الخاصّة ،فهو يخرج توًّا من الحالة المدنيّة ويضع نفسه تجاهه في وضع حالة الطبيعة الخالصة حيث لا شيء يُوجب الطاعة إلا الضرورة.

إنّ أوكد مصالح الحاكم، وكذلك أكثر واجباته لزومًا، هو أن يسهر إذن على احترام القوانين التي فُوّضت إليه والتي تتأسّس عليها كلّ سلطته. وإذا كان لابدّ أن يجعل الآخرين يمتثلون لها، فلا بدّ من باب أولى أن يمتثل لها هو ذاته إذ ينعم بكلّ فضلها (...). وفي الواقع، لمّا كانت كلّ التزامات المجتمع متبادلةً بطبعها، فلا يمكن للمرء أن يضع نفسه فوق القانون دون أن يُفرّط في مزاياه، ولا أحد يكون مَدينا لكلّ من يزعم أنّه ليس مَدينا لأحدٍ. ولهذا السّبب ذاته، لن يُعفى أحد من القانون أبدًا، مهما تكن صفته، في حكومة مُحكمة التّنظيم. وحتّى المواطنون الذين اشتهروا بخدمة الوطن، لا بدّ من مجازاتهم بالمجدِ والشّرفِ وليس أبدًا بالامتيازات : لأنّ الجمهوريّة تكون قاب قوسين من الانهيار حالما يرى أحدهم متعة في عدم طاعة القوانين. لكن لو تبنّى النبلاء أو العسكريّون أو طبقة أخرى من طبقات الدّولة مثل هذه القاعدة، آل كلّ شيء إلى الهلاك الذي لا مردّ له. (...) وبالفعل، فإنّ القانون الأوّل هو أن نحترم القوانين.

جان جاك روسو- "مقال في الاقتصاد السّياسي"

حلّل هذا النصّ في صيغة مقال فلسفي مستعينا بالأسئلة التالية:

- ما الذي يبرّر طاعة القانون؟
- ممّا يستمدّ الحاكم مشروعيّة سلطته؟
- متى تكون الدّولة مهددة بالهلاك ؟
- كيف تفهم قول الكاتب: "إنّ القانون الأوّل هو أن نحترم القوانين"؟
- إذا كانت غاية القانون هي حلّ مفارقات الوجود السياسي، أفلا يكون هو نفسه مصدر مفارقات جديدة؟